الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4633 | الجمعة | 10 محرم 1445 هـ | 28 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

واشنطن تحث إسرائيل على مواجهة عنف المستوطنين وأطباء بلا حدود تطالب بتدابير عاجلة

بن غفير يقتحم المسجد الأقصى للمرة الثالثة والسلطة الفلسطينية والأردن ينددان

الوزير اليميني المتطرف بن غفير خلال اقتحام سابق للحرم القدسي

آثار هدم إسرائيليين مساكن الفلسطينيين في منطقة «مسافر يطا»

«وكالات» : قالت مصادر في القدس إن وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير اقتحم المسجد الأقصى المبارك صباح أمس الخميس على رأس مجموعة من المستوطنين، ودانت وزارتا الخارجية الفلسطينية والأردنية بهذا الاقتحام، واعتبرته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تصعيد للحرب الدينية.

وذكرت مصادر أن اقتحام بن غفير للحرم القدسي جاء في مناسبة ما يسمى ذكرى خراب الهيكل، حيث يصوم اليهود فيه ويؤدون «صلوات» عند حائط البراق.

وذكر المراسل أن أكثر من ألف مستوطن اقتحموا الحرم القدسي، وقاموا عدد منهم بأداء طقوس تلمودية في باحات المسجد الأقصى.

وأحيط اقتحام بن غفير بحماية أمنية مشددة من جيش وشرطة الاحتلال، وهو ثالث اقتحام للوزير اليميني المتطرف منذ توليه بداية العام 2023 منصبه في حكومة بنيامين نتنياهو.

وقال بن غفير تعليقا على اقتحام للمسجد الأقصى «هذا المكان هو الأهم لشعب إسرائيل وإليه يجب أن نعود ونظهر سيادتنا عليه».

من جهة أخرى طالبت منظمة «أطباء بلا حدود» الأربعاء المجتمع الدولي بحماية الفلسطينيين في منطقة «مسافر يطا» جنوب الضفة الغربية المحتلة من خطر التهجير القسري الذي تمارسه إسرائيل، فيما طالبت واشنطن الثلاثاء بالحد من عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين.

وحضت مديرة المكتب الإعلامي الإقليمي للمنظمة إيناس أبو خلف المجتمع الدولي –خلال مؤتمر صحفي في الأردن– على اتخاذ تدابير عاجلة لحماية سكان «مسافر يطا» وحماية حقوقهم.

وقالت أبو خلف إن الفلسطينيين القاطنين في «مسافر يطا» يعيشون في خوف دائم من الإجلاء، والتعرض لهدم منازلهم ومنع المياه عنهم وتقييد تحركاتهم، بالإضافة إلى تعرضهم للعنف من قبل المستوطنين.

وأشارت إلى أن إسرائيل «فرضت ضغوطا هائلة على سكان المنطقة ليغادروها، مما قد يرقى إلى كونه تهجيرا قسريا، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي».

ووفقا لـ«أطباء بلا حدود» كثفت إسرائيل ممارساتها في التهجير القسري منذ مايو 2022 بعد حكم صدر عن المحكمة العليا الإسرائيلية أزال الحواجز القانونية التي كانت تحول دون تهجير الفلسطينيين من «مسافر يطا»، وذلك لإفساح المجال أمام إقامة منطقة عسكرية.

من جهته، قال رئيس بعثة المنظمة في الأراضي الفلسطينية ديفيد كانتيرو بيريز إن قرابة 1100 شخص من سكان «مسافر يطا» يعيشون تحت خطر التهجير القسري.

وأضاف رئيس البعثة أنه «يمكن اعتبار الإخلاء القسري خرقا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة، وبالتالي يصبح جريمة حرب»، مؤكدا على ضرورة احترام إسرائيل القانون الدولي الإنساني.

ويعيش نحو 1144 فلسطينيا في 12 تجمعا في «مسافر يطا» –بينهم 569 طفلا– بحسب إحصائيات المنظمة.

يذكر أن سلطات الاحتلال أعلنت في ثمانينيات القرن الماضي «مسافر يطا» منطقة عسكرية مغلقة، مما أدى إلى اعتبار أن آلاف الفلسطينيين يقطنون في المنطقة بشكل غير قانوني، وبالتالي يواجهون خطر الإخلاء القسري.

وفي سياق متصل، طالبت الولايات المتحدة الثلاثاء إسرائيل بالحد من عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وذلك خلال اتصال هاتفي بين وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ونظيره الإسرائيلي يوآف غالانت.

وجاء في بيان أن أوستن حث إسرائيل على التصدي لعنف المستوطنين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين، ومواصلة جهود وزارة الدفاع الإسرائيلية لتحسين الفرص الاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية.

ودعا أوستن القادة الفلسطينيين إلى إدانة الإرهاب واتخاذ خطوات فعالة لمنع العنف، مشددا على الحاجة الملحة للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعمل على ضمان الاستقرار في الضفة الغربية.

يشار إلى أن الضفة الغربية المحتلة تشهد بشكل متكرر توترات أمنية على خلفية اعتداءات مستوطنين إسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

من ناحية أخرى توقفت المظاهرات المناهضة والمؤيدة للتعديلات القضائية في إسرائيل بسبب مناسبة دينية يهودية أمس الخميس، وذلك في الوقت الذي يدعو فيه قادة التيار القومي إلى المصالحة، بينما تعهد نشطاء بالعودة إلى الشوارع وتكثيف الضغط على الحكومة.

تصاعدت حدة الأزمة الدستورية، التي دخلت شهرها السابع، يوم الاثنين بعد أن أقر البرلمان أول التعديلات القضائية التي يتبناها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والتي تحد من سلطات المحكمة العليا.

وناشدت جماعات مراقبة المحكمة إلغاء القانون الجديد. وستبدأ المواجهة القانونية الخميس المقبل عندما تنظر المحكمة العليا في استئناف ضد مشروع قانون للائتلاف الحاكم تم التصديق عليه في مارس ويحد من شروط عزل رئيس الوزراء من منصبه.

وفي ظل عطلة تشهدها الدولة بمناسبة «ذكرى خراب الهيكل»، وهو يوم صيام وحداد على تدمير معبدين يهوديين قديمين عزاه البعض آنذاك إلى اقتتال داخلي، أوصى قادة إسرائيليون بأن يدرس الجميع تصرفاته.

وقال الرئيس إسحق هرتسوغ، الذي يحاول منذ مارس التوسط للوصول إلى تسوية، على فيسبوك: «أناشد الجميع: حتى مع وصول الألم إلى ذروته، لابد أن نحافظ على الحدود في الخلاف ونمتنع عن العنف والإجراءات التي لا رجعة فيها».

وأضاف: «يجب أن نتخيل حياتنا معاً هنا بعد 40 و50 و100 عام أخرى، وكيف سيؤثر كل إجراء على أطفالنا وأحفادنا وعلى الجسور بيننا».

وقال متظاهرون إنهم سيخرجون بقوة مرة أخرى بمجرد انتهاء فترة الصيام عند غروب الشمس. ويتهمون نتنياهو بالعمل على الحد من استقلالية المحكمة في الوقت الذي يدفع فيه ببراءته في محاكمة فساد.

ونشرت شيكما بريسلر، وهي من قادة الاحتجاجات، ملصقاً في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي يقول «الحكومة غير شرعية».

وأضافت: «الاحتجاجات ستستمر كما هو مقرر لها في نفس الوقت الذي يتم فيه تكثيف الإجراءات واستخدام أدوات لم تستخدم من قبل».

من جهته، يدافع نتنياهو عن التعديلات بالقول إنها ضرورية لتحقيق التوازن بين دوائر الحكم. ووصف الاحتجاجات، التي شملت إعلان الآلاف من جنود الاحتياط في الجيش أنهم لن يمتثلوا للاستدعاء، بأنها محاولة لإفشال التفويض الذي حصل عليه بشكل ديمقراطي.

حاكم مصرف لبنان يرفض تمديد ولايته وانقسام حاد حول تعيين خليفة له

رياض سلامة يواجه اتهامات في الداخل والخارج باختلاس أموال عامة

«وكالات» : أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنه لن يقبل تمديد ولايته، وأنه سيتنحى عن منصبه يوم 31 يوليو الجاري، في حين ستعقد حكومة تصريف الأعمال اللبنانية غدا الخميس جلسة تبحث مستجدات الوضعين المالي والنقدي.

وقال رياض سلامة –الذي قاد المصرف المركزي لمدة 30 عاما– في مقابلة تلفزيونية الأربعاء «رح (سوف) أطوي صفحة من حياتي».

وكانت وزارة العدل اللبنانية أعلنت أنها ستقدم طلبا أمام مجلس شورى الدولة لتسمية مدير مؤقت للمصرف المركزي، تفاديا لأي فراغ محتمل بعد انتهاء ولاية سلامة.

وبقيت الخلافات والانقسامات بين السياسيين بشأن تعيين من يخلف سلامة أو السماح لنائبه الأول بالقيام بمهامه حسبما ينص القانون، بما يعكس خلافا أوسع ترك أيضا منصب رئيس البلاد شاغرا كما ترك البلاد من دون حكومة فاعلة في ظل تولي حكومة تصريف أعمال منذ ما يزيد على عام.

ويعارض حزب الله والتيار الوطني الحر تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان، بينما يقود رئيس البرلمان نبيه بري ورئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي جهود تعيين من يخلف سلامة.

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام أن ميقاتي ونائبه سعادة الشامي ووزير المالية يوسف خليل اجتمعوا –الأربعاء– مع نواب حاكم مصرف لبنان الأربعة، وهم وسيم منصوري وبشير يقظان وسليم شاهين وألكسندر مراديان.

وهدد الأربعة في وقت سابق من هذا الشهر بالاستقالة إذا لم تتم تسمية من سيخلف سلامة، مما يهدد بفراغ كامل في المناصب العليا في مصرف لبنان المركزي في وقت تتفاقم فيه أزمات الاقتصاد.

ويتم اختيار من يشغلون المناصب الكبرى في مصرف لبنان المركزي وفقا لنظام المحاصصة الطائفية الذي يحدد أيضا المناصب العليا في البلاد.

فحاكم المصرف يجب أن يكون كاثوليكيا مارونيا، بينما يجب أن يحصل النواب الأربعة –وهم واحد من الشيعة وواحد من السنة وواحد من الدروز وواحد من الأرمن الكاثوليك– على موافقة الزعماء السياسيين الذين يمثلون طوائفهم.

ودعا ميقاتي مجلس الوزراء لعقد اجتماع غدا الخميس لمناقشة مسألة تسمية حاكم جديد لمصرف لبنان.

وقال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إن حكومة تصريف الأعمال لا يحق لها تعيين من يشغل هذا المنصب، ويتفق التيار الوطني الحر مع ذلك ويقول إنه يريد تعيين مراقب قانوني مسيحي ليدير مصرف لبنان.

وألقت اتهامات موجهة لسلامة من الداخل والخارج باختلاس أموال عامة بظلالها على فترة ولايته الممتدة منذ 30 عاما، وينفي سلامة التهم الموجهة إليه.

ويُحمّل كثير من اللبنانيين سلامة –إلى جانب النخب الحاكمة– مسؤولية الانهيار المالي الذي بدأ عام 2019، بينما يقول سلامة إنه كبش فداء لهذا الانهيار الذي أعقب ممارسات تتسم بالفساد والهدر في الإنفاق على مدى عقود من النخبة الحاكمة.

حصيلة «مفزعة» للمهاجرين الغارقين قبالة سواحل تونس

عناصر من الحرس البحري التونسي خلال محاولة صد قارب لمهاجرين غير نظاميين قبالة سواحل صفاقس

«وكالات» : أعلنت السلطات في تونس، الأربعاء، عن حصيلة «مفزعة» للغارقين قبالة سواحلها من المهاجرين غير النظاميين منذ بداية العام الحالي.

وقال وزير الداخلية كمال الفقي إن قوات خفر السواحل انتشلت عشرات الجثث لمهاجرين غارقين بين الأول من يناير و20 يوليو هذا العام.

وتواجه تونس هذا العام موجات قياسية من المهاجرين غير النظاميين –أغلبهم من أفريقيا جنوب الصحراء– أدت لكوارث متكررة نتيجة غرق القوارب التي تقلهم أثناء محاولتهم بلوغ السواحل الإيطالية.

وحلت تونس محل ليبيا كنقطة انطلاق رئيسية في المنطقة للفارين من مناطق الصراع بأفريقيا بحثا عن حياة أفضل في أوروبا.

وقال الفقي –خلال مداخلة في البرلمان– إن من بين 901 جثة عُثر عليها هناك 36 تونسيا و267 مهاجرا أجنبيا، في حين لم تعرف هوية الباقين.

وتنطلق معظم القوارب التي تحمل المهاجرين من ساحل صفاقس جنوب البلاد. وتوافد آلاف المهاجرين الذين لا يحملون وثائق ثبوتية على هذه المدينة، الأشهر القليلة الماضية، كنقطة عبور نحو القارة العجوز عبر البحر.

وأظهرت بيانات رسمية أن نحو 75 ألفا و65 مهاجرا وصلوا إيطاليا على متن قوارب حتى 14 يوليو الحالي، مقارنة مع 31 ألفا و920 مهاجرا في نفس الفترة من العام الماضي، وأكثر من نصفهم غادروا من تونس.

ووقع الاتحاد الأوروبي وتونس قبل أيام «شراكة إستراتيجية» تتضمن محاربة «مهربي البشر» وتشديد المراقبة على الحدود البحرية، في ظل زيادة كبيرة في عدد القوارب التي تغادر هذه الدولة الواقعة شمال أفريقيا إلى أوروبا.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيّد قد ندد، في فبراير الماضي، بالهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء إلى بلاده، قائلا إنها تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية في تونس.

وانتقدت جماعات حقوقية هذه التصريحات ووصفتها بالعنصرية، كما انتقد الاتحاد الأفريقي تونس وحثها على «تجنب خطاب الكراهية العنصري».